

اقتصاد

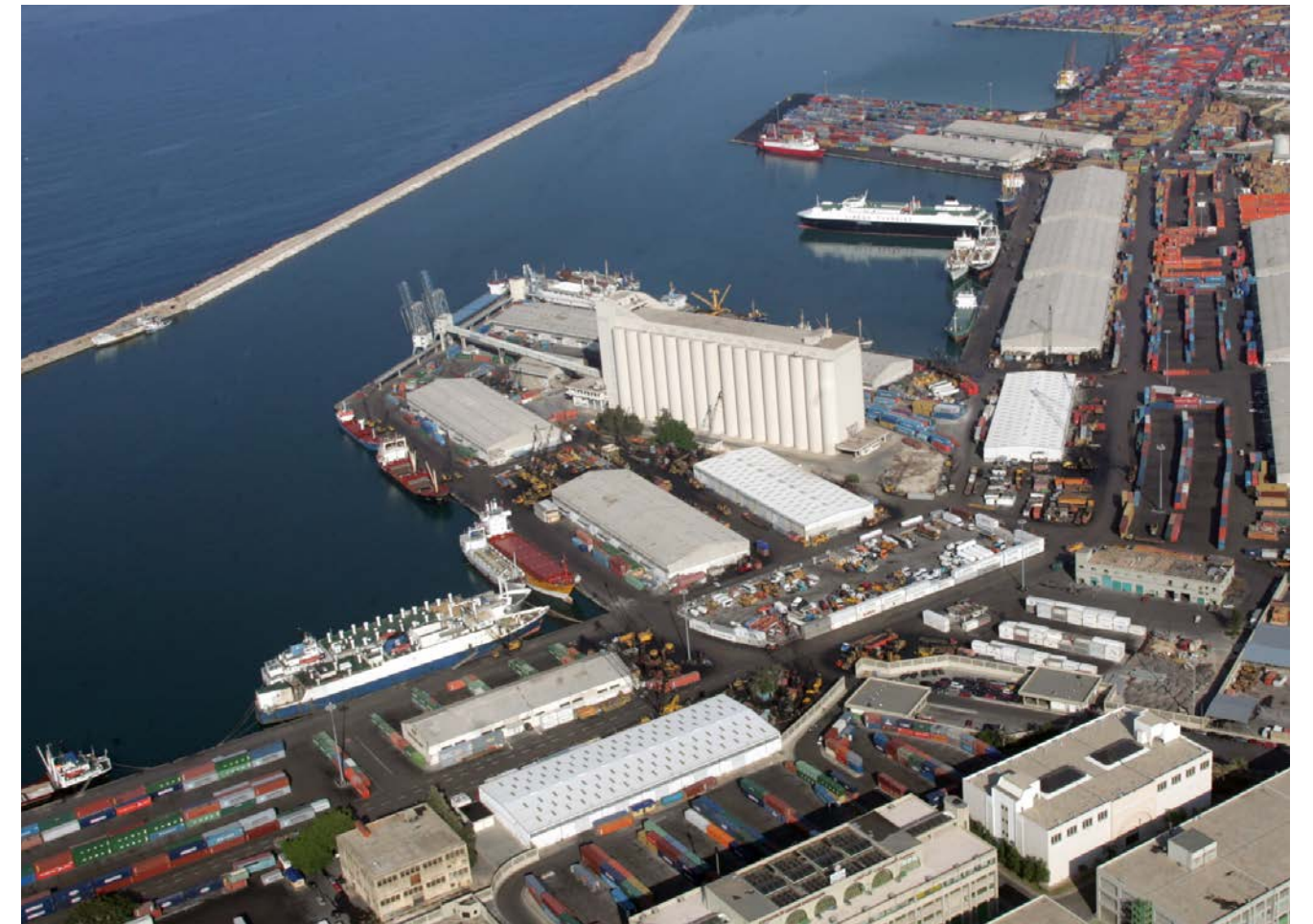
عصام شلهوب

القمح والبيض تعرّضا لمتاعب وصعوبات
خطوات متعثرة لاستعادة الأمن الغذائي

منذ 17 تشرين الاول الماضي، بدأت الاوضاع الاقتصادية مرحلة انهيارها وهي تتوالى فصولا مع انفلات سعر الصرف من عقاله. ارتفعت اسعار السلع بشكل سريع وجنوبي، ما ادى الى تعثر الامن الغذائي في لبنان. تم خلال الاجتماعات التي عقدتها الحكومة وضع خطة طوارئ لتوفير السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية، كالقمح والمحروقات والادوية

بالتنسيق والتعاون بين وزارات الاقتصاد والتجارة والزراعة، تمت متابعة الاسواق لجهة ارتفاع الاسعار والاحتكار، ومن اجل توفير المنتجات الغذائية للمستهلكين بأسعار مناسبة، لكن من دون جدوى. وقد تعرضت سلعتان اساسيتان للامن الغذائي هما القمح والفروج لمتاعب وصعوبات. رئيس النقابة اللبنانية للدواجن موسى فريجي اكد

لـ"الامن العام" ان بيض المائدة ولحم الدواجن تباع من المزارع باقل من سعر الكلفة بنسبة 20 الى 30%، وان التهريب والغش في الاستيراد عاملان هزا القطاع وسببا له خسائر فادحة. رئيس نقابة الصناعات الغذائية وعضو تجمع المطاحن في لبنان احمد حطيط نفى وجود تكتل احتكاري لانه مع وجود 14 مطحنة باتت المنافسة شرسة، مؤكدا انه لولا الدعم الذي يقدم حاليا لارتفع سعر القمح والطحين الى مستويات عالية.

فريجي: نبيع بأقل من الكلفة
والمزارع هو الخاسر الاكبر

رئيس النقابة اللبنانية للدواجن موسى فريجي.

■ تتفاوت اسعار كرتونة بيض المائدة بين مركز بيع وآخر، علما ان هذه المادة تدخل ضمن اولويات السلة الغذائية للمستهلك. لماذا هذا التفاوت في الاسعار؟
□ لا يزال المزارع يبيع بيض المائدة ولحم الدواجن باقل من سعر الكلفة بنسبة 20 الى 30%، اما تفاوت الاسعار بين محل تجاري وسوبرماركت، فهو امر غير مقبول على الاطلاق. يتقاضى المزارع ثمن صندوق البيض الذي يحتوي على 12 كرتونة 16 دولارا. اي ان سعر الكرتونة نحو 6 الاف ليرة، وهي تباع في بعض المحلات بين 7 و8 الاف ليرة. ثمة من يبيعها بأسعار عالية لزيادة ارباحه ك بعض السوبرماركات. هذا التفاوت في الاسعار هو من مسؤولية وزارة الاقتصاد التي من واجبها مراقبة الفواتير والاسعار وتحديد نسبة الربح الذي يتراوح بين 10 و15%. عندما تتم المراقبة بشكل دقيق يمكن لجم الاسعار. المزارع هو الخاسر الاكبر لانه يبيع باقل من سعر الكلفة، علما ان عناصر الانتاج تستورد من الخارج وبنسبة 80%.

■ ما هي الاسباب التي تدفع المزارع الى البيع باقل من سعر الكلفة؟
□ التهريب المستمر من سوريا بلا انقطاع. اقل قسم كبير من المزارع التي تنتج البيض بسبب الخسائر المتواصلة منذ 3 سنوات. علما ان سعر كرتونة البيض في سوريا تصل الى 8 دولارات، وسبب ذلك عدم تمكنهم من توزيع الانتاج الفائض، وهو محصور بين وادي النصارى ودمشق ومحيطها.

■ ما هي كمية البيض المهربة من سوريا الى لبنان؟
□ لا املك رقما دقيقا، لكن انتاجنا تدني الى نحو 60% عما كان عليه سابقا، يعني ان

□ لا اعتقد، الا اذا كان غض الطرف يرتبط بالسياسة. علما ان التهريب قائم منذ فترة طويلة ولاسباب عدة تتعلق بالقوانين السورية او بهدف تحقيق الارباح.

40% من انتاج البيض
يدخل من سوريا بواسطة
التهريب

■ ماذا عن عملية الاحتكار؟
□ لا وجود للاحتكار في هذا القطاع، نظرا الى انتشار مئات المزارعين في كل لبنان وخصوصا في منطقة البقاع. الاسعار المتداولة وعمليات التهريب هي الشاهد على ذلك.

■ وعن لحم الفروج؟
□ صناعة الدواجن سجلت نقلة نوعية بعدما تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي، خصوصا عندما كانت هذه الصناعة محمية بمقدار 105%. لكن بعد خفض رسم الحماية الى 70% عام 2000 وخفض الرسم الجمركي على الفروج الكامل المستورد

■ ما هو الحل؟
□ فمنا بكل ما يتطلبه الامر للمحافظة على هذا القطاع، وراجعنا وزارتي الزراعة والاقتصاد والمديرية العامة للجمارك، لكننا لم نتوصل الى حل.

■ هل هناك قرار سياسي؟

اقتصاد



رئيس نقابة الصناعات الغذائية وعضو تجمع المطاحن احمد حطيط.

صعوبة مطلقة في تأمين ذلك. فلو تمت زراعة الاراضي اللبنانية شبرا شبرا، لن يكفي المحصول اكثر من شهرين، هذا اذا كانت الكمية جيدة. من جهة النوعية، فان الانتاج الوطني يستعمل لصناعة المعكرونة وهو من افخر الانواع والاسعار. بحسب خبرتي وخبرة المعنيين، فان الارض والمناخ في لبنان لا يساعدان مطلقا على اعطاء انتاج نوعية قمح صالحة لصناعة الخبز العربي.

■ هل الكميات المخزنة تكفي حاليا للاستهلاك؟
□ غالبية المطاحن تملك اليوم مخازن خاصة بها، وهي تقوم بسحب القمح من الباخرة الى المطاحن مباشرة. الكمية الفائضة تخزن في اهرات مرفأ بيروت التي تستوعب 120 الف طن.

■ ماذا عن الدعم بصورته المطلقة؟
□ اذا ارادت الدولة المحافظة على سعر الخبز كما هو، عليها استيراد القمح مباشرة وبيعه بالسعر المدعوم، علما ان هذه الطريقة كانت معتمدة سابقا. الدولة تدعم اليوم سعر الدولار وليس سعر القمح، علما ان النتيجة ذاتها. لولا الدعم المقدم حاليا لارتفع سعر القمح والطحين الى مستويات كبيرة ما تسبب حتما بازمة اجتماعية خانقة جدا.

■ الى اي مدى يمكن ان تتحمل الدولة دعم سعر القمح؟
□ مصرف لبنان اعلن ان عملية الدعم ستستمر لغاية تموز. لا اعرف مستقبلا ماذا سيحصل.

■ ماذا عن التهريب؟
□ لا يمكن ان تعتمد المطاحن اسلوب التهريب، خصوصا وانها تباع اما للافران او للتجار. فاذا لجأ التجار الى التهريب فان المطاحن لا تتحمل المسؤولية. الدولة عليها

الانتاج الزراعي، لماذا؟ وهل يحقق الاكتفاء الذاتي؟
□ الاتفاقيات التجارية المعمول بها سمحت بتدفق منتجات مدعومة من بلدان المنشأ زاحمت الانتاج المحلي، ما ادى الى اقبال صناعات عدة، وتوقفت زراعات الحبوب و انتاج السكر، وتراجعت زراعات الزيتون والتفاح، وتعاطم العجز التجاري الى ان بلغ 17 مليار دولار سنويا حتى وصل في بعض الاحيان الى 20 مليارا، فيما تراجعت الصادرات من 5.5 مليارات دولار الى 2.7 وهي لا تتعدى اليوم 1.5 مليار دولار. يكمن الحل في الخروج من كل الاتفاقيات المكبلة للقطاعات الانتاجية واعتماد حرية التبادل التجاري، ووضع رسوم جمركية كافية على معظم المستوردات. هذان الاجراءان يفتحان الباب امام الاستثمار، ويخلقان تاليا فرص عمل ويوقفان التهريب. هذا جزء من الحلول المطلوبة لتخفيف العجز، وتطوير لبنان ورفعته مع الوقت من دولة ريعية الى دولة منتجة.

الزراعي اللبناني المصدر الى الدول العربية تمارس عليه كل انواع المخالفات، لكن المسؤولين اللبنانيين لم يحركوا ساكنا.
■ كيف ترى الحل لمشكلة صناعة الفروج والبيض؟
□ الحل بسيط جدا ويكمن في تشديد الرقابة على الحدود البرية مع سوريا لمنع التهريب، واعتماد مبدأ حماية الانتاج الوطني، ورفع النسبة المئوية للتعرفة الجمركية على لحم الفروج المستورد ومقطعاته. كذلك منع استيراد لحوم الدواجن ومصنعات هذه اللحوم من الدول العربية كون منشأها غير عربي وكونها تدخل بطريقة الغش والاحتيال، مستفيدة من اتفاقية المنطقة العربية الحرة.
■ طالبت بالغاء الاتفاقيات التجارية للخروج مما نحن فيه ليس على صعيد صناعة الفروج والبيض، بل على صعيد كل

على مقطعاته الى 20% وبسبب عمليات غش تؤكد عليها، دخل الى السوق اللبنانية لحم صدر الدجاج (فيليه) وهو من انتاج البرازيل واوكرانيا من طريق دولتي الامارات والاردن فاعتبروه انتاجا وطنيا، وبالتالي تم اعفاؤه من الرسم الجمركي بموجب اتفاقية المنطقة العربية الحرة، بينما هو انتاج برازيلي المنشأ يتم تغيير غلافه للحصول على شهادة المنشأ العربية الموحدة بطريقة غير شرعية، وقد نتج من ذلك توقف 30% من مربي الفروج في لبنان. راجعنا كل المعنيين وخصوصا مديرية الجمارك العامة، لكننا لم نتوصل الى نتيجة لاسباب لا تزال مجهولة، على الرغم من تبيان الحق القانوني بموجب المادة 26 من الاتفاقية الجمركية التي تخضع لاتفاقية التبادل التجاري والتي تسمح بوضع الرسم الجمركي على المنتج الذي تحوم حوله الشبهة في مصدر انتاجه. لكن السياسة كان لها الدور الكبير في عدم التوصل الى نتيجة. علما ان كل الانتاج

حطيط: لولا الدعم لارتفع سعر الطحين الى مستويات كبيرة

□ فارق الاسعار بين لبنان وسوريا كبير ومن مصلحة المهربين القيام بهذه العمليات. القمح في لبنان مدعوم ويصل سعره الى 150 دولارا للطن، بينما في سوريا سعر الطحين الحر يصل الى 350 دولارا. اذا، الاسباب متوافرة خصوصا بعدما سمحت السلطات السورية للتجار بالاستيراد الحر للقمح والطحين. لذلك يمكن ان تكون قد نشطت عمليات التهريب.

■ لماذا تحدد الدولة سعر الطحين والخبز وليس اسعار بقية المواد كالارز والسكر مثلا؟
□ من صلاحيات وزارة الاقتصاد قانونا تحديد سعر الطحين والخبز، لذا هناك وضع مقلق داخل الافران وخصوصا الكبيرة منها. علما ان هيكلية الافران قد تغيرت منذ مدة حيث كان هناك نحو 1000 فرن في لبنان، اما اليوم فلا يتجاوز عددها 250 فرنا. انحصرت صناعة الخبز بالافران الكبيرة، لذا فان انهيار اي فرن آلي كبير سيؤثر حتما على مجمل القطاع. نجاح الافران في المحافظة على وضعها الحالي، مرده الى تنوع منتجاتها فقط.

ان ترعى وتراقب وتحمي حدودها. على الرغم من ذلك لعبت المطاحن دورا في لجم هذه العملية عبر عمليات البيع المباشر الى الافران. خلال الفترة الاخيرة ومع انتشار وباء كورونا وارتفاع سعر الدولار، لجأ بعض القرى عبر البلديات والمخاتير الى التزود بالطحين وتخزين الكميات لديها تمهيدا لتوزيعها بواسطة حصص غذائية على سكان تلك القرى. كانت عمليات تسليم الطحين تتم بواسطة كشوفات موقعة من رؤساء البلديات او المخاتير.

■ ما هي الكمية التي تعتقد انها تهرب الى سوريا؟

الكمية ولا على عمليات البيع. كل مطحنة لها تخصص معين، منها لطحين المعجنات والكعك ومنها للخبز العربي ومنها للخبز الافرنجي والحلويات.
■ ما هو واقع قطاع القمح اليوم؟
□ قطاع المطاحن يستورد 600 الف طن من القمح، ومنذ ان وضع مصرف لبنان صيغة الدعم لسعر الدولار ونحن نواجه بعض الصعوبات. هذا الوضع منعنا من تخزين كمية من القمح تكفي بحسب تعميم وزارة الاقتصاد اربعة اشهر. كل البواخر التي تصل الى المرفأ تنتظر نحو 15 يوما لتفريغ حمولتها، ما يضطرها الى دفع غرامات تأخير

الامن الغذائي مهدد وهناك اصابع اتهام توجه اليكم بانكم تشكلون "كارتيل" للتحكم بمادة القمح، هل هذا صحيح؟
□ في لبنان 14 مطحنة، اثنتان منهما اقلتنا ابوابهما. لو كان هناك "كارتيل" لتأمنت الارباح ومنعت تاليا اغلاق اي مطحنة منها. مع وجود 14 مطحنة، المنافسة شرسة للمحافظة على وجودها. المطاحن لم تتمكن من تأمين مخزون القمح المطلوب نظرا الى قيامها باعتماد البيع بالدين الى الافران، ما افقدها القدرة على امتلاك المال اللازم لتوفير ثمن بواخر القمح المشتراة. كل مطحنة تخاف اليوم من خسارة سوق بيعها، لذلك لا تستطيع الاتفاق لا على السعر ولا على